

كتاب (مراي في الإعراب) للشيخ يوسف كركوش
في ميزان النقد

**A Critique of Ra'i fi Al-l'raab by Sheikh Yusuf
Karkoosh**

أ.د. صباح عطوي عبود

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

Prof. Dr. Sabah Uteiwee Abboud

**Babylon University, College of Education for
Human Sciences**

ملخص البحث

هذا البحث هو دراسة نحويّة نقدية لفكر الشيخ يوسف كركوش النحويّ متمثلاً بكتابه (رأي في الإعراب)، الذي طرح فيه جملة من الأفكار النحويّة، وبيان أصوله، مع موازنة نقدية لأرائه النحوية.

لقد انتظم البحث في مبحثين: الأول عقده للشيخ وكتابه، والآخر دراسة نقدية موازنة لأرائه النحويّة، وقد أظهر البحث أنّ الشيخ قد عوّّل كثيراً على آراء الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، منظماً فكرته، عارضاً إياها في أبواب النحو وموضوعاته المختلفة، لكنّه لم يكن مقلداً عديم الرأي والتفرد، فقد لاحظنا له شيئاً ممّا لم يقل به إبراهيم مصطفى، ومن ثمّ فإنّ هذا الشيخ كان شجاعاً في إقدامه على هذه المسائل التيسيرية بوقت مبكرّ على من جاء من بعده من كبار رجال تيسير الدرس النحويّ.

الكلمات المفتاحية: إبراهيم، الإسناد، الإضافة، الإعراب، التيسير، الحركات، الحليّ، الشيخ، كركوش، المضارع، النحو.

Abstract

This study is a syntactic critique of Ra'i fi Al-l'raab (An Opinion in Parsing) in which its author, Sheikh Yusuf Karkoosh, presents a number of syntactic ideas. This study falls into two parts: the first introduces the author and his book and the second handles his syntactic ideas and beliefs. The researcher concludes that Karkoosh had relied heavily on the opinions of Ibraheem Mustafa expressed in his book Ihya'a Alnahoo (Reviving Syntax). However, Karkoosh rearranged the ideas discussing and criticizing them and thus added to it significantly. Moreover, it was very noteworthy that Karkoosh entered this thorny field and proposed his own ideas with which other had disagreed.

تقديم للبحث

وقع في يدي منذُ مدَّة ليست بالقصيرة كتاب أهدانيه فضيلة الأستاذ الدكتور سعيد جاسم الزبيديّ موسوم بـ(نحويّ مجهول في القرن العشرين)، وذيلّه بـ(الشيخ يوسف كركوش وكتابه رأي في الإعراب)، وقد تصفّحته على عجل، فتبيّن لي أنّه كتابان: الأوّل للأستاذ الفاضل، والآخر للشيخ يوسف كركوش قد أعاد الأستاذ نشره معزّزاً بمجموعة من الملاحق، فكان له فضلان: فضل الإهداء، وفضل نشر الكتاب مسبقاً بدراسة فيه، وبعد التصفّح الأوّل هذا كان في النفس شيء منه، وقلت: سأفصح عنه في قابل الأيام، غير أنّ مشاغل الحياة والتدريس جعلت الأيام تمرّ سريعاً حتى أنّ وقت الإفصاح هذا.

كتاب الشيخ (رأي في الإعراب) هو من باب تسمية الكلّ باسم الجزء، إذ ليس الكتاب مقصوداً على رأيه في إعراب المضارع، وهو المقصود بالعنوان، إنّها هو مجموعة من المباحث والفصول في موضوعات نحويّة كثيرة، هذا الكتاب يمكن وضعه في حقل كتب التيسير النحويّ التي شاعت في القرن الماضي متمثلة بما كتبه الأستاذ إبراهيم مصطفى في (إحياء النحو)، و د. شوقي ضيف في (تجديد النحو)، و د. عبد الرحمن أيّوب في (دراسات نقدية في النحو العربيّ)، و د. أحمد عبد الستار الجوّاري في (تيسير النحو)، و (نحو التيسير)، و د. مهدي المخزومي في (في النحو العربيّ نقد وتوجيه)، و د. نعمة العزاوي في كتاباته الكثيرة، هذه المحاولات التي بذل فيها أصحابها جهداً محموداً في إصلاح ما يمكن إصلاحه في منهج الدرس النحويّ، بعد أن شاع التبرّم والشكوى

من وعورة المادة النحويّة، وكثرة الخلافات فيها، والمسائل التي تبتعد عن روح الدرس اللغويّ القديم الذي نشأ عليه أبناء اللغة، ولعلّ محاولة ابن مضاء القرطبيّ (٥٩٢هـ)، فضلاً عن محاولات سابقة هي التي فتحت لهم الباب واسعاً للقول في وضع نقود نحويّة، على الرغم من وصفهم كتابه بأنّه كتاب هدم لا بناء.

لقد خفّت جذوة هذه النقود وفترت نارها في الوقت الحالي، ولعلّ السبب يعود إلى أنّ ما وُضع لا يعالج هذه الشكوى معالجة حقيقيّة مقنعة، ممّا جعل الدارسين يعودون إلى الدرس النحويّ القديم، لما فيه من ثراء المادة النحويّة متجاوزين ما فيها من وعورة وصعاب، باستثناء ما كتبه د. المخزومي الذي رسم منهجاً متكاملًا لدراسة النحو واطّراح ما كان شائبًا فيه، فظلّت دراساته تُذكر إلى جانب الدرس القديم.

لقد كان لشيوع الدرس اللسانيّ الحديث وفتح الدراسات اللغوية على مستوياتها الأربعة أثر بالغ في اتجاه الدارسين الآن إلى هذه المعارف والإفادة منها في الدرس النحويّ الحديث، فغرست البنى النحويّة تفسيرًا حديثًا ينسجم مع معالم هذه الدراسات، مبتعدين عن الخلاف والإيغال في أثر العوامل والجدال الكثير الذي يدور حولها، فأصبح للسياق الأثر الكبير في فهم المعاني التي تتساق مع قوانين اللغة، مستعينين بالقرائن والقيود التي تعين هذا المعنى وتفيد في تحديد قصد المتكلّم.

لقد جاءت هذه الدراسة لتبيّن جهد الشيخ يوسف كركوش في كتابه هذا، وبيان أصوله النحويّة مع موازنة نقدية لآرائه، ليطلع الدارسون على ما بذله الشيخ، ومنزلة كتابه الميسّر، وما قاله النقاد النحويّون فيه، منتظمة في مبحثين: الأوّل: عقده للشيخ وكتابه، والآخِر: دراسة نقدية موازنة لآرائه النحويّة.

المبحث الأول

الشيخ وكتابه

المؤلف^(١)

هو الشيخ يوسف بن حمادي بن حسين بن كركوش، ذاعت شهرته باسم يوسف كركوش.

أرخ الشيخ لنفسه، فهو من مواليد سنة ١٩٠٦م في مدينة الحلة، لم يدخل المدارس الحكومية؛ لانعدامها في مدينته آنذاك، لذلك أدخله أبوه في (الكتاب) كما يفعل الحلّيون مع أبنائهم، ليتعلم القراءة والكتابة والحساب.

وعندما فتحت المدارس في عهد الإنكليز لم يلتحق بها، بل ظلّ يكتسب في محل خياطة (العباءة). أما أهله فقد كانت صنعتهم تجارة الحبوب، بيد أنّ عمله هذا لم يشغله عن الدرس والتعلم، فأتجه إلى الشيوخ يدرس على أيديهم، فدرس العربية والمنطق والفلسفة وغيرها. ثمّ قصد النجف عندما نصحه أحد شيوخه ليواصل تعلمه، فدرس على علمائها الفقه والتفسير والفلسفة والمنطق، ولم يكتفِ بذلك فعاد إلى الحلة ليواصل دراسة الفلسفة وتشریح الأفلاك، ممّا جعله ذا ثقافة متنوّعة وغزيرة جعلته يکاتب أعلام عصره آنذاك كالشبيبيّ والحسنيّ ومصطفى جواد وغيرهم ممّن تربطه بهم رابطة الثقافة والعلم، فضلاً عن المودّة والصفاء.

وفي سنة ١٩٣٦م انتظم في سلك التعليم وظل ما يقارب سبعة وعشرين عاماً معلماً فاضلاً إلى أن أُحيل على التقاعد سنة ١٩٦٣م.

كان التأليف هاجسه الأوّل، فكتب بحوثاً ومقالات في صحافة النجف والحلّة وبغداد ولبنان، غير أن ميله الشديد كان للكتابة عن تاريخ الحلّة، فاشتهر مؤرخاً بكتابه (مختصر تاريخ الحلّة) المطبوع في لبنان سنة ١٩٣٥م، وزاد عليه فأعاد طباعته سنة ١٩٦٤م، وكتاب (تاريخ الحلّة) المطبوع سنة ١٩٦٥م، وهو قسمان: الأوّل في الحياة السياسيّة، والآخر في الحياة الفكريّة. وله أيضاً كتاب (كشف الغطاء عن فقهاء الفيحاء)، وهو نقد لكتاب (فقهاء الفيحاء) للسيّد هادي كمال الدين. أمّا في العريّة فله كتاب (رأي في الإعراب) وقد طبع في النجف عام ١٩٥٨م، ثمّ أعاد أ. د. سعيد الزبيديّ نشره ضمن كتابه (نحويّ مجهول في القرن العشرين) المطبوع في الأردن عام ٢٠٠٣م.

توفيّ الشيخ رحمته الله في عام ١٩٩٠م.

كتابه (رأي في الإعراب)

سبب تأليفه

صرّح الشيخ يوسف كركوش بسبب تأليفه هذا الكتاب في مقدّمته التي شغلت ثلاثاً وعشرين صفحة، استطرد فيها بعرض تاريخيّ عن دلالة حركات الإعراب على المعاني من الخليل وسيبويه والكسائيّ مروراً بالبصريين والكوفيين، ومنهج هؤلاء في الدرس النحويّ ونظرتهم إلى العامل النحويّ، متوقفاً عند ابن مضاء القرطبيّ صاحب كتاب (الردّ على النحاة) جاعلاً هذا الكتاب مرتكزاً نحو التيسير النحويّ على الرغم من ملاحظاته عليه.

غير أن إعجابه الكبير بكتاب الأستاذ إبراهيم مصطفى (إحياء النحو) الذي عمل فيه «على نقض النحو القديم ووضع نحو جديد جارٍ مع الفطرة والسليقة»^(٣)، جعله يعقد العزم على وضع كتاب في النحو على هدي هذا الكتاب، ولا سيما أن الأستاذ إبراهيم مصطفى لم يهتد في كتابه إلى سرِّ إعراب الفعل المضارع، وبعد أن اهتدى الشيخ إلى ذلك وضع كتابه قائلاً: «قد عزمت منذ مدة على وضع كتاب في النحو [في]^(٣) ضوء نظرية الأستاذ إبراهيم مصطفى. ولكن منعي من وضعه عدم اهتدائي إلى سبب إعراب المضارع بصورة فطرية، فرأيت أن عملي يكون ناقصاً لا يفي بالمرام، ثم انصرفت إلى معرفة إعراب المضارع بصورة فطرية لا على طريقة النحاة وإيجاد العوامل، فأجريت بحوثاً ومقارنات، وأخيراً اهتديت إلى سبب إعراب المضارع بصورة فطرية»^(٤). فهو يريد له أن يكون كتاباً في التيسير النحوي البعيد عن نظرية العامل التي شغل بها النحاة وألّفوا كتبهم في ضوءها، ممّا جعل النحو صعباً على المتعلّمين وعراً على السالكين، جاعلاً كتاب إبراهيم مصطفى مثلاً يحاكيه في التأليف.

ترتيب مادّته

صرّح الشيخ يوسف كركوش بمنهجه في ترتيب مادّة كتابه قائلاً: «وقد ربّبت بحثي على باين وخاتمة، أمّا الباب الأوّل فهو في المصطلحات النحويّة، وأمّا الباب الثاني فأبحث فيه عن الظاهرة الإعرابيّة، وأمّا الخاتمة فأبحث فيها عن صيغ وأساليب لها علاقة بالظاهرة النحويّة»^(٥).

وهذا تفصيل في ما بحثه الشيخ في كتابه. أمّا الباب الأوّل، وهو في المصطلحات النحويّة، فكان في أربعة فصول، بحث في الفصل الأوّل: الكلمة والكلام والجملة وشبه الجملة، وكان الفصل الثاني في أقسام الكلام: من تذكير وتأنيث وتنكير وتعريف وأنواع

المعارف، فضلاً عن الاسم المقصور والمنقوص والصحيح.

أمّا الفصل الثالث فكان في أقسام الفعل، وجعلها ثلاثة أقسام هي: أقسام باعتبار الزمن، وباعتبار اعتلال الآخر وصحّته، ثمّ الأفعال الخمسة.

وخصّص الفصل الرابع للمُعَرَّب والمبني.

أمّا الباب الثاني فقد قدّم له تمهيداً، ثمّ ذكر تسعة فصول، هي: الفصل الأوّل في الإسناد بحث فيه: الضمّة علامة الإسناد، وإسناد الأفعال الناقصة، والمسند إليه بعد الأدوات المشبهة بالفعل، وأنواع المسند، وكسر همزة (إنّ) وفتحها.

وخصّص الفصل الثاني للإضافة، بحث فيه: الكسرة علم الإضافة. أمّا الفصل الثالث فكان في إعراب المضارع وعلامة نصبه، وكان الفصل الرابع لعلامات الإعراب، إذ ذكر إعراب الأسماء الستّة وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم والمثنى.

وخصّص الفصل الخامس لأدوات المشاركة، والفصل السادس للتوابع، وهي عنده: النعت والإتباع للمجاورة وعطف البيان، في حين خصّص الفصل السابع للصرف ومنعه، أمّا الفصل الثامن فكان في أنواع الفضلة، وهي: المفعول له والمفعول المطلق والظرف والمفعول لأجله والمفعول معه والتمييز والحال والمستثنى والمنادى، وانتهت الفصول ب: الفصل التاسع الذي كان للنفي ب(لا). ثمّ ختم كتابه بدراسة بعض الأساليب، وهي: التعجّب والمدح والذمّ والإغراء والتحذير.

مصادر

يبدو أنّ الشيخ قد اعتمد في تأليف كتابه على ذخيرته اللغويّة وتعلّمه من مشايخه وإطلاعه على أمّات المصادر التي بنى منها شخصيّته العلميّة، لذلك هو لم يذكر الأصول

التي أفاد منها باستثناء ما تقدّم من تعويله على كتاب الأستاذ إبراهيم مصطفى (إحياء النحو)، ولكن عند عرض الموضوعات ذكر جملة من الكتب والأعلام، وكان أكثر ورودها في مقدّمة الكتاب، وكأنّه أراد أن يوثّق ما يقول مستعيناً بما ذكره هؤلاء في كتبهم أو ما نقل عنهم. فقد ذكر من الكتب: الفهرست لابن النديم، ومقدّمة ابن خلدون، وذكر ابن خلكان ناقلاً من كتابه دون أن يذكر الكتاب، وذكر الإنصاف للأنباري، والرّد على النحاة لابن مضاء القرطبي، وبغية الوعاة للسيوطي، وأسطورة الأدب الرفيع للدكتور علي الوردي، وإحياء النحو الذي حاكاه في التأليف وأحال عليه.

أمّا الأعلام الذين ذكرهم فقد كانوا جميعاً من القدماء باستثناء د. طه حسين، وهم: أبو الأسود الدؤليّ ويحيى بن يعمر وعيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء والخليل وأبو الخطّاب الأخصّس وسيبويه ويونس والكسائيّ والنضر بن شميل وقطرب والأصمعيّ والجرميّ والجاحظ وابن درستويه وعالان النحويّ وابن الطراوة وابن هشام. وذكر البصريين والكوفيين، وكثيراً ما كان يذكرهم حين يسرد رواية تاريخيّة من الدرس النحويّ، وقد عوّّل الشيخ في كتابه على جملة من الشواهد، فكان نصيب القرآنيّة منها ثلاثاً وعشرين آية، وأربع قراءات، وثلاثة أحاديث نبويّة، أما الشعر فقد ذكر ستّة أبيات مثلّها لما يقول، وكان الغالب على الأمثلة التي ذكرها أمثلاً مصنوعة تعليميّة.

منزلة الكتاب

كتاب (رأي في الإعراب) هو من طائفة كتب التيسير النحويّ الداعية إلى إلغاء العوامل النحويّة والتعليقات القائمة على القياس المنطقيّ، والسير في دراسة النحو في ضوء منهج جديد بعيد عن منهج أصحاب الكلام.

ولكي نقف على منزلته، أنقل ما قاله بحقّه ثلاثة من علماء النحو المحدثين ممّن لهم

باع طويل في النقد النحوي.

فقد وصفه د. مهدي المخزومي بأن فيه سمة من سمات التجديد قائلاً: «وهذا الرأي الذي يعرضه الأستاذ يوسف في هذا الكتاب دعوة تتسم بالجدة، تقوم على استيعاب واستقراء وفهم وإعٍ للمشكلة، فقد دعا إلى إلغاء فكرة العامل وإلى طرح التعليقات، وإلى إعادة النظر في كثير من القواعد التي تناوَلها الدرس القديم تناوَلًا مقلدًا»^(٦)، وانتهى إلى القول: «وأما هذا الرأي الذي يعرضه في هذا الكتاب فهو مدخل ينفذ منه الدرس إلى درس جديد شامل يعالج مشكلات العربية معالجة تتناول كثيرًا من موضوعاتها، وهو درسٌ فيه من سمات التجديد شيء كثير»^(٧). وهذه شهادة مُنصفة من عالم كبير عُرف بتجديد منهج الدرس أثبتها في مقدّمة كتاب الشيخ.

أما د. نعمة العزاوي فقد كتب عن هذا الكتاب عام ١٩٥٨ م في مجلّة المعلم الجديد مقالة بعنوان (محاولات التيسير وكتاب رأي في الإعراب) ذكر فيها أنّ محاولات أصحاب التيسير هي ضرب من ضروب الفلسفة الجديدة تدلُّ على سعة أفق مخترعيها وطول اختبارهم لمسائل النحو وعمق فهمهم لها، وانتهى إلى القول: «أما كتاب الأستاذ الشيخ يوسف كركوش (رأي في الإعراب) فهو في جملته قائم على فكرة إبراهيم مصطفى يُعيد خطوطها ويشرح مسائلها ويراها أكبر ظفر في مجال التيسير، ولكنّ الشيخ يخفي ذلك على القارئ فلا يشير إلى مكان الاقتباس، وإنّما يمضي في بسط فصوله وكأنّ النظرية من كشفه وبنات أفكاره... وصفوة القول: إنّ كتاب الشيخ يوسف كركوش هو اختصار لكتاب إحياء النحو، أو تطبيق دقيق على نظرية الأستاذ مصطفى التي اعتمدها واستوفى الأدلّة عليها»^(٨).

لكنّه عاد ليكتب مقالاً وصفه بأنّه صغير الحجم كبير الفائدة، وهو امتداد لكتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى الذي فتح باب التجديد في العصر الحديث فتأثر به

الكثيرون، وكان فضل السبق للشيخ يوسف كركوش^(٩)، وموقفه هذا رآه د. سعيد الزبيدي إنصافاً صحَّح فيه موقفه السابق والدكتور سعيد الزبيدي الذي اهتم بالكتاب وآرائه ودرَّسه في الجامعات، كان طموحاً أن توظَّف النظريات التي أبداهَا الشيخ توظيفاً جديداً بحيث تُصاغ صياغة جديدة تحوي نظام العربية، ما يجعله سهلاً مفيداً سائغاً للدارسين، وليحقِّق أمرين:

الأوَّل: النَّأْي عن نظرية العامل والتعليقات البعيدة عن منطق اللغة والتعسُّف الواضح في تفسير أساليب العربيَّة وجملها.

والثاني: بناء منهج علميٍّ جديد يؤسِّس لنحوٍ تعليميٍّ يجعل من ثراء المادة النحويَّة وغزارتها في مظانها ومدوَّناتها درساً لذيذاً يتناوله المتعلِّمون بشوق ويُسر.

قال الدكتور سعيد الزبيدي في حقِّ هذا الكتاب: «وهكذا نجد أن اجتهاد الشيخ في تفسير إعراب الفعل المضارع يشكِّل خطوة متقدِّمة في الدرس النحوي سواء اتَّفقنا معه أم لم نتفق، وتستدعي النظر وتستثير الباحثين في شؤون النحو العربيِّ لرسم منهج جديد»^(١٠).

هكذا كان حال كتاب الشيخ في نظر هؤلاء النِّقاد العلماء. وبعد هذا كله أخلص إلى ما يأتي:

١. أفاد الشيخ كثيراً من نظرية إبراهيم مصطفى التي عرضها عرضاً في كتابه (إحياء النحو) ليقوم الشيخ بتنظيمها في أبواب النحو المختلفة بشكل موجز، والشيخ يعترف بذلك عندما قال: «عزمت منذ مدَّة على وضع كتاب في النحو [في] ضوء نظرية الأستاذ إبراهيم مصطفى»^(١١)، وهذه أمانة علميَّة منه عندما عزا الفضل في عمله إلى إبراهيم مصطفى، لذلك فالدكتور نعمة العزاوي ذهب

بعيداً عندما قال عنه: إنه يخفي على القارئ أماكن الاقتباس، ظافراً بالنظرية والمسائل وكأنتها من بنات أفكاره. أقول: لقد صرح الشيخ باعتماده على الأستاذ مصطفى ومحاكاة كتابه، ولا يمكن أن يعزوا كل جزئية إلى مكانها في الإحياء، وسترى تفصيل ذلك وموضعه في المبحث الآتي الخاص بالموازنة والنقد.

٢. لقد كان الشيخ على قدر كبير من الجرأة والشجاعة في اقتحام موضوع التيسير النحوي، محاولاً أن يضع أثراً في ذلك، ولا سيما أنه تبرّم بمنهج الدرس النحوي القديم وما ترك من آثار في النشء الجديد وتعلّمه، وهو يعلمه هذا سبق أرباب النحو الحصيّفين بما يقارب من واحد وعشرين عاماً، أمثال د. الجوّاري، ود. المخزوميّ في العراق، ود. شوقي ضيف، ود. عبد الرحمن أيوب في مصر وغيرهم، وهؤلاء أساتذة خبروا علم النحو دراسة وتدرّيساً، وهو - أي الشيخ - خريج المشايخ والكتاب.

٣. لم يكن الشيخ عديم الرأي فيما نقل، بل أبدى بعضاً من الآراء الخاصّة به لم يقل بها الأستاذ مصطفى، وهذا واضح في الأبواب النحويّة والموضوعات، وقد ذكر ذلك الأستاذ الدكتور سعيد الزبيدي في دراسته للكتاب^(١٢)، وزدناه في المبحث الناقد.

٤. من أصالة بحثه - على الرغم من اعتماده على نظرية الأستاذ إبراهيم مصطفى - أننا نجد من العلماء الميسرين قد اعتمدوا على ما رسم من منهج ووعول على ما ذكر، كما فعل د. المخزومي في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه)، إذ نجد صدى نظريته تتردّد في مفاصل الكتاب كثيراً، ولكنه يعزوه إلى الأستاذ إبراهيم مصطفى.

المبحث الثاني

موازنة ونقد

إعراب المضارع- الرفع

يرى الشيخ أنه اهتدى إلى سبب إعراب المضارع بصورة فطرية كما يقول، وإليك كلامه: «وأخيراً اهتديتُ إلى سبب إعراب المضارع بصورة فطرية، وإليك نظريتي باختصار: إنَّ الضمة علم الإسناد، بمعنى أنَّ المسند إليه والمسند يرفعان لكونهما ركنين في الكلام، والمضارع كسائر الأفعال يقع دائماً مسنداً، فمن حقه الرفع»^(١٣)، وقال في مكان آخر: «يرفع المضارع لكونه مسنداً أحد ركني الجملة، مثل: يطالع التلميذ درسه، فيطالع مرفوع بالضمة لأنه مسند، والتلميذ مرفوع بالضمة لأنه مسند إليه»^(١٤)، وتجردده للإسناد رأي ذكره الدكتور الجواربي بعده بمدّة طويلة^(١٥).

أغلب الظنُّ أنَّ هذا النظر أفاده الشيخ من كلام سيبويه الذي يقول في وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء: «اعلم أنَّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنَّها مرتفعة، وكيونتها في هذه المواضع أكثر منها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها»^(١٦)، ثمَّ ضرب أمثلة لما ذكر بقولنا: يقول زيد ذاك، وزيد يقول ذاك، ومررت برجل يقول ذاك، وهذا يوم آتيك، وهذا زيد يقول ذاك وحسبته ينطلق.

فما قاله الشيخ لا يبعد عن هذا؛ إذ المضارع في كل ذلك مسند وفاعله مسند إليه، ولكنه تنوع في موقعه من الكلام. أمّا مقالة الشيخ في كون الإسناد سبباً للرفع فنقول فيها:

١. أن ما قاله لا يخصّ المضارع وحده، بل مع فاعله، وبذلك أُلّف إسناداً كاملاً، فهو جملة وليس فعلاً مضارعاً وحده.

٢. ما قاله لا ينحصر فيه المضارع وحده، إنّما يدخل في ذلك الماضي، وهو يؤلّف إسناداً كاملاً، شأنه شأن المضارع، فمثاله: يطالع التلميذ درسه، يمكن أن نقول فيه: طالع التلميذ درسه، وعلى رأيه يجب أن يرفع الماضي، لأنّه وقع مسنداً وفاعله وقع مسنداً إليه، وكذلك فعل الأمر نحو (طالع) المؤلّف من مسند ومسند إليه أيضاً.

٣. وإذا كان مدار الأمر على الإسناد فالمضارع المجزوم والمنصوب الإسناد فيه متحقّق، مثل: لم يطالع محمد درسه، ولن يطالع محمد درسه. فلم يختلف الأمر في هذه الحالات والكلام نفسه ينطبق على مقولة سيوييه المتقدمة؟ إذ يمكن إحلال الماضي في كل الأمثلة التي ذكرها فنقول: قال زيد ذاك، وزيد قال ذاك، ومررتُ برجل قال ذاك، وهذا يوم أتيتُ وهذا زيد قال ذاك وحسبته انطلق.

فليس الأمر بسبب الموقع ولا الإسناد، إنّما في المعاني الإعرابيّة التي ترتبط بالزمن السياقي للكلام، فهو مجرد من الأدوات، صالح للحال والاستقبال، مرفوع، لذلك خُصّت أدوات للاستقبال، وأخرى للمضي تكون قيوداً صارفة للزمن فيه.

جزمه

قال الشيخ: «ويجزم المضارع إذا قصد به البتُّ والتشدد»^(١٧)، ثمّ ذكر طائفة من

الكلمات رأها دالة على التشدُّد والبت، يقع بعدها الفعل مجزوماً، ويقع فعلاً مجزوماً بعدها. وهذا أخذه الشيخ من رأي إبراهيم مصطفى الذي قال: «وقد جعلوا الإسكان علامة التشديد والبتُّ في الطلب، كما ترى التزامه في الأمر وفي لتفعل ولا تفعل، وأنت تعلم ما يستدعيه الأمر في أغلب حاله من البتُّ والتشدُّد»^(١٨).

ولكن هذا التشدُّد والبت قد لا يكون، ومع ذلك نجد الفعل مجزوماً، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [سورة البقرة ٢٨٦]، فهذا دعاء لا تشدُّد فيه، بل هو طلب ودعاء من الأدنى إلى الأعلى لا على سبيل الإلزام والوجوب، كذلك لو قلنا: أظنه لم يحضر، لم نجد إلاَّ الشكَّ والظنَّ لا البتَّ والتشدُّد، وكذلك قولنا: ليذهب خالد إلى المدرسة، أو المسجد، فهو تخيير لا بتُّ وتشدُّد، وأين نجد التشدُّد في الشرط الذي فيه تعليق حصول فعل على حصول الآخر، نحو: إن تخرج أخرج؟ «والفعل الثاني علق وقوعه لوقوع الفعل الأول»^(١٩)، فضلاً عن أن (إن) تستعمل مع المشكوك في وقوعه، قال د. الجواري: «وليس للفعل المفرد منها دلالة الفعلية التامة، لأنه لم يقع ولم يخبر بأنه سيقع، إنما هو أحد اثنين، أما الأوَّل فهو شرط للثاني، فهو جزاء أو جواب لالأوَّل وهو معلق به متوقَّف عليه»^(٢٠)، وقد يكون الفعلان ماضيين نحو: إن خرجت خرجت. فهل جزم الفعل هنا؟ وهل دلَّ على البتُّ والتشدُّد؟

نصبه

قال الشيخ: «ويُنصب المضارع إذا صُرف عن معناه التطابقي وقصد معناه التضميني وهو المصدر»^(٢١)، وقال أيضاً: «إنَّ نصب المضارع تابع لقصد المتكلم، فإذا قصد المتكلم المعنى المصدرية نصبه، وإن لم يقصد المعنى المصدرية رفعه أو جزمه حسب قصده»^(٢٢). وهذا الكلام يصدق على الأداة (أن) فهي مصدرية، مع صلتها التي تسبك بمصدر

صريح، لكنّه عندما رأى أنّ الكلام لا ينطبق على (لن وإذن) راح يؤوّل تركيبها في الأصل، فكانّ المعنى المصدرى ملحوظ كما يقول هو.

وما من شك أنّ في هذا تعسّفاً وليّاً في الكلام يُطوّع حتى تنطبق قاعدته معها، ولكن كيف الأمر مع (لو) المصدرية في قولنا: أوّد لو تدرس، والمضارع بعدها مرفوع، قال عنها ابن هشام: «أن تكون حرفاً مصدرياً بزنة (أن) إلا أنّها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد ودّ أو يوّد، نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [سورة القلم: ٩]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يَعْمُرُ﴾ [سورة البقرة: ٩٦]»^(٢٣)، فهل بقي المعنى التطابقي ولم يقصد المعنى التضميني؟ إذ الفعل مرفوع وهي مصدرية؟ ومثلها (ما) المصدرية التي يرتفع بعدها المضارع نحو: أتقن ما تصنع، والتقدير أتقن صنعك، فهل بقي المعنى التطابقي؟

الممنوع من الصرف

بحث الشيخ ممنوع من الصرف مرّتين: الأولى في المعارف، إذ جعل ما هو ممنوع من الصرف من المعارف^(٢٤)، والأخرى عندما عقده الفصل السابع من الباب الثاني. وممّا رآه الشيخ أنّ «التنوين هو علامة التنكير في الأسماء المبنية والمعربة على حدّ سواء»^(٢٥)، وقال أيضاً: «فالسرف علامة تنكير الاسم»^(٢٦). وهو في ذلك متابع لإبراهيم مصطفى الذي قال: «ومعنى التنوين غير خفيّ، فهو علامة التنكير وقد وضعت العرب للتعريف أداة تدخل أوّل الاسم وهي (أل) وجعلتْ للتنكير علامة ملحقة وهي التنوين»^(٢٧)، ومن الطريف أنّ الشيخ قال: «وفي المعرب نقول: سافر خالد وخالد آخر وسلمت على إبراهيم وإبراهيم آخر، فخالد وإبراهيم الأوّلان مُنعا من الصرف؛ لأنّهما أريد بهما معيّنان»^(٢٨). فخالد على رأيه ممنوع من الصرف لأنّه معيّن. وليس بخافٍ أنّ التنوين هذا ليس علامة للتنكير عند النحاة، إنّما هو علامة التمكين في

الاسميّة ودليل الحفّة، قال سيبويه: «فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون»^(٢٩).

إنّ الشيعوع وعدم الشيعوع والتعيّن وعدم التعيّن لا يخفى أثرهما في تحديد الدلالة، فالاسم في أمثلة الشيخ يشيع أو لا ثمّ يعيّن، أي ينكّر ثمّ يدخله التعريف، لذلك جعلوا التنكير أصل التعريف، فخالداً مثلاً هو رجل، ورجل أعمّ من خالداً، فكُلُّ خالداً رجل وليس كلُّ رجل خالداً، فهل هذا التعيين يجعل الأعلام كلّها ممنوعة من الصرف كما يقول؟ إنّ هذا الكلام لا يستقيم بما يأتي^(٣٠):

إننا نجد بعض الأسماء معيّنة تمام التعيين وليس فيها شيء من التنكير، لذلك جاءت مصروفة، كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [سورة الأحزاب: ٤٠]، وقوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [سورة الفتح: ٢٩]. فهل كان (محمد) هنا يحمل شيئاً من التنكير أو عدم التعيين كي يكون مصروفاً؟

وفي قوله تعالى: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [سورة الصف: ٦]، هل كان (أحمد) متعيّناً أكثر من (محمد)، مع أنّ الأشهر أنّ (أحمد) أقلّ شهرة من (محمد)، وهما للشخص واحد. بل الأمر قد يكون على غير ذلك، فإنّ (أسامة) وهو علم يطلق على الأسد، وفيه من العموم ما هو غير خافٍ يمنع من الصرف لا ينوّن، يقول الشيخ أحمد محمد عرفة: «إنّ هذا الفهم له خطره في فهم القرآن الكريم، وكفى به خطأ، إنّه يؤدي إلى أن يكون المراد من ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ واحداً غير معيّن لا يعرفه السامعون، وإنّما هو واحد من أمّة له هذا الاسم»^(٣١).

وقد تجدّ في آية واحدة علمين أحدهما منوّن والآخر غير منوّن كقوله تعالى: ﴿وَعَادًا

وَتَمُودَ وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسَاكِينِهِمْ ﴿ [سورة العنكبوت: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ﴾ [سورة النساء: ١٦٣] فهل يصح أن يقال ما كان ممنوناً فيه شيء من التنكير وعدم التعيين وغير المنون متعين فجاء غير منصرف؟

وذهب الشيخ أيضاً إلى أن الصفة على وزن (أفعل) ممنوعة من الصرف؛ لأنها اكتسبت نوعاً من التعريف باقترانها بـ(من) مثل: عليّ أشجع من خالد، وحملت الصفات نحو: أحمـر وأصفر عليها^(٣٢)، وهذا القول هو رأي إبراهيم مصطفى^(٣٣). ونحن نقول: هل تبقى هذه الصفات ممنوعة من الصرف إذا عرّفناها بـ(أل) فنقول: عليّ هو الأشجع.

إنّ تعريفها هذا يدخلها في التعيين أكثر، بل هذا موطن القصر والتوكيد، فعلى رأيه من حقّها أن تُمنع من الصرف، وهذا لا يمكن القول به.

ومما يؤكّد تنكير الصفات هذه أنّنا نصف بها النكرة فنقول: مررت برجل أسمر، فكيف نصف النكرة بالمعرفة؟

ومن الغريب أنّه جعل من الممنوع من الصرف ما كان نكرة مقصودة في النداء، نحو: يا خادماً، فهو معرب عنده وليس مبنياً، وإنّما ضُمَّ دفعاً للتباسه بالمضاف إلى ياء المتكلّم، نحو: يا خادمي، التي يجوز فيها: يا خادماً، بحذف الياء^(٣٤)، لكنّه عاد في مكان آخر فجعله مبنياً على الضمّ، قال: «إذا كان المنادى علماً أو نكرة مقصودة يكون مبنياً على الضمّ: يا عليّ، يا سائق يا سائقون»^(٣٥)، ولا شك أنّه كان هناك ممنوعاً من الصرف وهو معرب وهنا مبني وهذا لا يشبه ذلك.

ومن الغريب أنّه عدّ صيغة النداء كلّها شبه جملة مع تراكيب أخرى قائلاً: «توجد في اللغة العربية تراكيب تعطي فكرة، ولكنها لم تتكوّن من مسند إليه ومسند، فاصطلح

عليها بـ (شبه الجملة) مثل صيغة النداء: يا خالد، وصيغة التحذير والإغراء، مثل: إِيَّاكَ والشر، والصدق والمروءة^(٣٦)، ولم يذكر الجار والمجرور والظرف في هذه التراكيب، وعبارة (شبه الجملة) هذه لم أجدها عند إبراهيم مصطفى، بل الذي وجدته عنده عندما ذكر الاختصاص والإغراء قوله: «وإعراب ذلك كله وسواه مما يتحدث فيه الخلاف ويكثر فيه التقدير والإضمار أمر قريب واضح: فإنها كلمات لا يتحدث عنها فترفع، ولا هي مضاف إليها فتجر، فليس لها إلا أن تلزم الأصل وهو النصب»^(٣٧).

وقد حقق د. سعيد الزبيدي في ذلك ومال إلى ما قاله د. المخزومي: «إنَّ النداء ليس جملة فعلية ولا جملة غير إسنادية، إنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات، يستخدم لإبلاغ حاجة أو دعوة إلى إغاثة أو نصرة أو غير ذلك»^(٣٨)، على أن د. الفاضل سعيد الزبيدي ذكر أنه قد عثر على ما يقرب من هذا، وجده عند الحريري (١٦ هـ) في (شرح ملححة الإعراب) في الصفحة (٢١٩): «النداء أحد معاني الكلام، وهو يتألف من حرف واسم وليس من أنواع الكلام ما يتألف من حرف واسم سواه»^(٣٩). ولعلي أزيد ما ذكره السيوطي بقوله: «وزعم أبو علي الفارسي أن الاسم مع الحرف يكون كلاماً في النداء نحو: يا زيد»^(٤٠).

على أن د. المخزومي أصاب كبد الحقيقة، فالنداء أسلوب له جزءان: نداء وتتمته، النداء هذا مركب لفظي غايته الوصول إلى التتمّة. فهو للإبلاغ، كما يرى د. المخزومي.

ومن حديثه عن الممنوع من الصرف ما رآه أن الممنوع من الصرف نوع من أنواع المعارف، فهو عندما عدّد أنواع المعارف أوصلها إلى سبعة أنواع، جعل سابعها الممنوع من الصرف.

إذ قال: «الصرف علامة تنكير الاسم، وإذا تعيّن الاسم مُنَع من الصرف، فنقول: جاء أحمد ورأيتُ أحمد وسلّمتُ على أحمد، وكذلك حُكِم المبنى على الكسر مثل سيبويه، فإذا كان يدلُّ على معيّن نقول: سيبويه، وإذا شاع بين مسمّيات نقول: سيبويه»^(٤١).

وعبارته هذه عامّة، تشمل النكرات التي منعها النحاة من الصرف، نحو: مساجد ومصاييح وأفعال التفضيل والصفات، فهل مَنَعها من الصرف يجعلها معارف؟ ثمّ ماذا لو قلنا: المساجد والمصاييح والأحسن والأسمر، كيف ساغ تعريفها وهي المعرفة عنده؟

إنّ دليل تنكير هذه الأسماء أنّنا نصف بها النكرة، فنقول: هذه بنتُ سمرء، ونصفها بالنكرة فنقول: مررت بمساجد كثيرة، والنكرة صفتها نكرة كما هو معلوم.

فضلاً عن أنّ الممنوع من الصرف يُصرف إذا دخلته (أل) التعريفية أو أُضيف، وهذا طريق التعريف، فكيف تعرّف ما كان معرفةً أصلاً، والاسم عند النحاة لا يحتمل تعريفين؟

الحركات

قال الشيخ: «في هذا الباب أتكلّم [على]^(٤٢) الظاهرة الإعرابية على أنّها من عمل المتكلّم تبعاً لما تواضع عليه العرب الأوائل من أنّ الضمّة علم الإسناد»^(٤٣)، وهذا اختصار لكلام إبراهيم مصطفى الذي قال فيه: «فلإعراب الضمّة والكسرة فقط. وليستاً بقيّة من مقطع، ولا أثراً للعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلّم يدلُّ بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام»^(٤٤). ثم قرّر الشيخ أنّ الضمّة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، أمّا الفتحة فليست علامة إعراب، بل هي الحركة المستحبة لدى العربي^(٤٥)، وهو كلام الأستاذ إبراهيم مصطفى بالتام والكمال والتطبيق^(٤٦).

أمّا الشقُّ الأوّل الذي رأى فيه أنّ ظاهرة الإعراب من عمل المتكلم فأصل ذلك عند ابن مضاء القرطبيّ الذي أحال على خصائص ابن جنّي قائلاً: «قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظيّة والمعنويّة...: أمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره»^(٤٧)، وقد حقّق د. محمد إبراهيم البنّا قول ابن مضاء هذا بعد أن عاد إلى نص ابن جنّي السابق، ليخلص إلى أنّ ابن جنّي كان يشرح كلام النحويين ويقول: «إنّهم يعنون أنّ العمل يكون مسبباً عن لفظ يصحبه، لا أنّ اللفظ هو الذي يحدث العمل، فجاء ابن مضاء فحذف من النصّ حديثه عن النحاة واختار منه فقط (وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث...) انتزع ابن مضاء هذه الفقرة ليخيّل للقارئ أنّ ابن جنّي يخالف النحاة في مقالته، والحقيقة أنّه شارح لكلامهم موافق لمنهجهم»^(٤٨)، فالتكلم يخضع للعرف اللغوي في مجتمعه، وقد وجد نظاماً لغويّاً قائماً يتكلم في ضوئه ويقيس كلامه عليه، فينطق المرفوع مرفوعاً والمنصوب منصوباً والمجرور مجروراً وغير ذلك. وأهل اللغة يختلفون في طريقة أداءهم واستعمالهم لخزينهم اللغويّ وطريقة نظمه في الكلام.

أمّا العلامات الإعرابيّة فأصلها نجده عند الرضي الذي قال: «الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمدة، والنصب علم الفضليّة في الأصل ثمّ يدخل في العمدة تشبيهاً بالفضلات... وأمّا الجرّ فعلم الإضافة، أي: كون الاسم مضافاً إليه معنى أو لفظاً، كما في: غلام زيد، وحسن الوجه»^(٤٩) وقد أفاد د. فاضل السامرائي من قوله هذا ليقرر:

«١. إنّ الرفع دليل الإسناد والعمدة وليس في العربيّة اسم مرفوع إلّا وهو طرف في الإسناد، أي: عمدة.

٢. إنّ حقّ العمدة أن ترتفع، ولكن قد يدخل على المسند أو المسند إليه ما يعدل

حركته الأصلية إلى النصب أو إلى الجرّ كالنصب بالأحرف المشبّهة بالفعل والجرّ بالحروف الزائدة.

٣. النصب علامة الفضلة.

قد يدخل على قسم من الفضلات ما يعدل حركتها إلى الجرّ، كقولهم: ما رأيت من أحد، وربّ رجل أكرمت.

٤. الجرّ دليل الإضافة، وأحياناً يكون علامة لإسناد غير مباشر أو مفعوليّة غير مباشرة^(٥٠).

أمّا كون الفتحة ليست علامة إعراب وهي الحركة الخفيفة المستحبة فليس الأمر يعود إلى الاستحباب وعدم الاستحباب، نعم هي أخفّ الحركات، وأهل اللغة يجنحون إلى الخفّة ويقصدونها، ولكن ما نجده من التزام بهذا النظام في إعطاء المنصوب فتحة يطرّد في كلامهم، ويبعد أن يكون الأمر عائداً إلى الاستحباب فقط؛ إذ الحركات الثلاثة: أعطي الرفع للعمد، والكسر للإضافة، فلم يبق إلاّ الفتح للفضلات.

ونقول أيضاً: إنّ نصب اسم (إن) وخبر (كان) هل جاء بناء على الاستحباب والخفّة؟ ولماذا لم يكن الأمر معكوساً بينها، فيُنصب خبر (إن) ويُفتح اسم (كان) ما دام الأمر عائداً إلى الخفّة ولا سيما أنّ الفعل ثقيل، ويناسبه الفتح بعده؟

أمّا ما قاله د. المخزومي: من أنّ (إن) واسمها بمنزلة الكلمة الواحدة في الاستعمال، وحقّ الاسم بعدها أن يرتفع؛ لأنّه مسند إليه، لكنّها تركّبت مع اسمها فطال الكلام وفتح، فهو ضرب من التأويل، حتى انتهى إلى أن يقول: «إنّ المنصوبات في واقعها اللغوي جيء بها لتؤدّي وظائف لغويّة خاصة، كبيان هيئة الفاعل أو المفعول وكشف إيهاً وغموض يكتنف جزءاً من أجزاء الجملة، أو اتّصاف المسند إليه بالمسند، أو تأكيد

قيام الفاعل بالفعل، أو إحدائه إيّاه أو تعليل قيامه به إلى غير ذلك من الوظائف التي تؤدّيها المنصوبات، من حالٍ وتمييزٍ ومفعولٍ ومفعلٍ لأجله وغيرها^(٥١)، فهل هذه الوظائف اللغويّة قائمة على الاستحباب والخفّة؟

إنّ أمر الاستحباب هذا يذكرنا بما قاله الرضي في أصل حركة التقاء الساكنين عندما جعل التحريك بالكسرة من هوى النفس وطبيعتها وسجيّتها عند الاحتياج إلى التحريك، قال: «والأصل في تحريك الساكن الأوّل الكسر، لما ذكرنا أنّه من سجيّة النفس، إذا لم تستكره على حركة أخرى»^(٥٢)، وما من شكّ أنّ هذا الأمر لا يخضع للهوى والسجيّة والاستحباب، ف(من) الجارّة مثلاً إذا لاقت ساكناً معرّفًا بـ(أل) فتحت تخلّصاً من الساكنين. وإذا لاقت غيره كُسرت فنقول: من المجسد ومن ابنك، فلو كان المعيار الهوى والسجيّة لسار الأمر على سمت واحد، والملاحظ أنّ الشيخ جعل الفتحة علامة إعراب في نصب المضارع، فيقول: «وعلاوة نصب المضارع حذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة، وفي غير ذلك تكون علامة النصب الفتحة، مثال ذلك: ينجحون، وعند نصبه نقول: ادرسوا لتنجحوا»^(٥٣)، فهي مرّة ليست علامة، وأخرى علامة نصب، وقبل قليل قال ينصب إذا قصد المعنى التضمّني وهو المصدر، وهي في كلّ ذلك الحركة الخفيفة المستحبّة!

تحقيقات في الموضوعات النحوية

أولاً: في الباب الأول

- مثل في الفصل الأول للكلمة بـ «هرة، سافر، يدرس، ادرس، هل»^(٥٤)، وهذه الأمثلة متنوعة، منها ما هو اسم، ومنها ما هو حرف، ومنها ما هو فعل بأنواعه الثلاثة، لكن الفعل (ادرس) أمر فاعله يجب أن يستتر فيه، فهو يخرج عن أن يكون كلمة واحدة، فأصبح جملة فعلية، والشيخ بصدد التمثيل لكلمة.
- في الفصل الثاني (في أقسام الكلام) عرّف الاسم المقصور بأنه: «اسم في آخره ألف لازمة مثل: موسى، وعيسى وليلى، ولا تظهر الحركات على آخره»^(٥٥)، وهذا الحد جامع غير مانع؛ إذ يدخل فيه: (هذا ومتى وإذا وأنا) وغيرها، فهي مختومة بألف لازمة، ولا تظهر الحركات على آخرها، لذلك لا بد من تقييده بكلمة (معرب) فيكون الحد (اسم معرب...)، لأن الحد يجب أن يكون جامعاً مانعاً من دخول غيره فيه.

وكذلك الأمر مع الاسم المنقوص الذي قال عنه: «هو اسم في آخره ياء مكسور ما قبلها مثل: قاضي وراعي والداعي والساقي»^(٥٦) إذ يدخل فيه المبنيات نحو: (الذي والتي واللائي واللاتي)؛ إذ هي أسماء مختومة بياء ما قبلها مكسور، وكان عليه أن يقيده بكلمة (معرب) احترازاً من دخول المبنيات فيه، فضلاً عن تمثيله بـ (قاضي وراعي) والمثالان منكران تحذف منهما الياء ويعوّض عنها بالتنوين في درج الكلام فنقول: قاضي وراعٍ.

ثانياً: في الباب الثاني

• قال في الفصل الرابع عن المثني: «شدَّ في إعرابه عن ذلك، فهو يرفع بالألف ويجر بالكسرة المشبعة وهي الياء»^(٥٧). والشقُّ الأول من كلامه أخذه من إحياء النحو^(٥٨)، وما زاده عليه: (يجر بالكسرة المشبعة) لم أجده عند إبراهيم مصطفى. والحقُّ أنَّ الشيخ خلط بين ياء المد والياء الاحتكاكية؛ إذ إنَّ هذه الياء ليست كسرة مشبعة، بل هي ياء احتكاكية؛ لأنَّ المشبعة هي مدُّ للكسر، قال ابن جنبي: «إنَّ الحركات أبعاض حروف المد واللين... ويدلك على أنَّ الحركات أبعاض لهذه الحروف أنَّك متى أشبعت واحدة منهنَّ حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه»^(٥٩)، بمعنى أننا نجد قبل الياء المدية كسرة، ومثاله قبل الياء فتحة وهذا خلط منه.

• ذكر في الفصل الخامس (في أدوات المشاركة) العطف بالحروف، وقد أورد منها: الواو ولا والفاء وثمَّ و أو^(٦٠). والملاحظ أنَّه أفرد من فصل التوابع، استجابة لما قاله إبراهيم مصطفى: «وباب العطف إذاً ليس له إعراب خاص، وليس جديرًا أن يعدَّ من التوابع ولا أن يفرد باب لدرسه»^(٦١)، ولا أعرف كيف لا يعد من التوابع؟ والشيخ سمَّى هذه الأدوات بأدوات المشاركة التي قال: إنَّ لها وظيفة في الجملة، وهي الإشراف بين اسمين أو فعلين في الإسناد أو الإضافة أو الجزم أو غير ذلك من حالات موقع الكلمة في الجملة، ومصطلح الإشراف من عبارات سيويوه، قال: «هذا باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجار، فجريا عليه، كما أشرك بينهما في النعت فجريا على المنعوت»^(٦٢) فهو يقرب الإشراف بالحرف بما يجري النعت على منعوته فيتبعه. والشيخ في كلامه لا يبعد عن هذا لكنَّه أخرج منه.

أما التوابع التي عقد لها الفصل السادس فهي عنده النعت والإتياع للمجاورة وعطف البيان، وشمل عطف البيان التوكيد المعنوي، مثل: حضر محمد نفسه، والبدل نحو: حضر الطلاب أكثرهم، وفي هذا الفصل تفرّد الشيخ عن إبراهيم مصطفى في توابعه.

- وفي الفصل الثامن المخصّص لأنواع الفضلات، ذكر المنصوبات، ومنها التمييز، وجعل المنصوب على الاختصاص من التمييز قائلاً: «وقد يجيء - أي: التمييز - معرفة مثل: نحن العرب نكرم الضيف»^(٦٣) وهذا تفرّد آخر له.
- وفي الفصل التاسع الذي عقده للنفي بـ(لا)، ذكر أن (لا) «تعطي معنى الشمول في النفي، وهي تدخل على المضارع، ولا تدخل على الماضي إلا إذا تكرّرت، مثل: لا صام ولا صلى»^(٦٤)، والحق هي تدخل على الماضي وتفيد الدعاء نحو: لا فضّ الله فاك، ولا شلّت يداك.

وذكر أيضاً أن (لا) النافية للاسم الواقع نكرة بعدها يكون ممنوعاً من الصرف لا مبنياً «لأنّه أريد به الشمول، لأنّ (لا) تفيد معنى الشمول في النصّ، والشمول نوع من التعيين»^(٦٥)، ويبدو أنّه أفاد من كلام الأستاذ إبراهيم مصطفى في ذلك فهو يقول: «فالاسم بعد (لا) إذا كانت للجنس بمنزلة الاسم المعرّف تعريف الجنس، فيحذف منه علم التنكير وهو التنوين»^(٦٦)، فهو عندهما معرب لا مبني، ويكون ممنوعاً من الصرف، ولكن كيف يكون الشمول نوعاً من التعيين؟.

والذي أراه أنّ الشمول عموم لا تعيين، ألا ترى أنّ (أل) الجنسية في الاسم تفيد استغراق الجنس في قوله:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني
 إنَّها تفيد عموم الجنس لا التعيين؟ لذلك ذهب النحاة^(٦٧) إلى أنَّ المعرّف بد(أل)
 الجنسيَّة فيه من التنكير ما يصلح أن تجعل الجملة بعده نكرة نظرًا إلى ما فيه من العموم
 والشمول نحو: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [سورة يس: ٣٧]، وقوله تعالى:
 ﴿كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [سورة الجمعة: ٥]. وكذلك قولنا: ما من أحد في
 الدار، أفادت (من) استغراق الجنس الذي يفيد العموم والشمول، ومدخوله نكرة
 بالإجماع، فضلًا عن أنَّ المعنى في قولنا: لا أحد في الدار، نفينا نفيًا عامًّا وجود أيَّ أحد
 فيها، فأين التعيين الذي يكون الشمول نوعًا منه؟

ثمَّ قال الشيخ: «ويكون الاسم المنفي بد(لا) مفتوحًا، لأنَّه فضلة لا مسند إليه
 ولا مسند، مثل: لا شكَّ ولا بأس»^(٦٨)، وأنت تلاحظ أنَّه جعل المسند إليه فضلة لأنَّه
 جاء منصوبًا بعد (لا)، وكأنَّه نسي أنَّ الأصل في لا شكَّ ولا بأس هو: (فيه شكَّ وعليه
 بأس)، وظاهر الإسناد هنا لا يمكن نكرانه، فكيف تحوّل إلى فضلة؟ وهذا الرأي في عدِّ
 المسند إليه فضلة وجدناه عنده في إسناد الأفعال الناقصة التي قال عنها: «هذه الأفعال لما
 تسند إلى اسم تفتقر إلى اسم آخر متمم لمعناها فيكون هذا الاسم فضلة في الجملة، أتي: به
 [قيدًا]^(٦٩) في الجملة، لذا يكون منصوبًا بالفتحة»^(٧٠) فأصبحت الفتحة علامة للنصب
 هنا، وهو الذي قال عنها ما قاله آنفًا.

ثمَّ ضرب أمثلة للفعل الناقص، ولكنِّي أقول: كيف يفتقر الفعل إلى منصوبه
 ويتمم معناه ويكون فضلة؟ أليست الفضلة عندهم زيادة في الكلام، وأنَّ الكلام يمكن
 أن يتألّف من دونها؟ وهي عنده متمم للافتقار، وليست زائدة كي تكون فضلة.

إنَّ الأمثلة التي ساقها كلّها قائمة على الإسناد، فمثاله: أصبح الجو باردًا، الأصل
 فيه: الجو باردٌ، وهو مسند إليه ومسند، ثمَّ دخل عليه هذا القيد فأصبح خبره منصوبًا،

وعلى رأيه لو كان فضلة لبقى هذا المسند إليه بلا مسند يتمم معناه، وهو الذي يقول:
«كَلَّ كَلامٍ أو جَمَلَةٌ لا بَدَّ فيه من مسندٍ ومسندٍ إليه»^(٧١).

الذي يبدو لي أنه قصد ما قصد به الكوفيون من أن منصوب هذه الأفعال حال،
والحال فضلة عندهم، لذا فالفعل عندهم تامٌّ^(٧٢)، لكنَّ الكلام هذا لا يستقيم مع
ما قاله، لأنَّه قال عن هذه الأفعال: إنَّها ناقصة وتفتقر إلى ما يتمم معناها.

أمَّا رأي الكوفيين - وقد تبناه من الميسرين: د. شوقي ضيف^(٧٣) - فقد ردَّ بردود
كثيرة تجعل قبوله أمرًا مُستبعدًا^(٧٤).

الختامة

وأخيراً وبعد هذا كله يظهر لي أنّ الشيخ قد عوّل كثيراً على آراء إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، منظماً فكرته، عارضاً إيّاها في أبواب النحو وموضوعاته المختلفة، لكنّه لم يكن مقلداً عديم الرأي والتفرد، فقد لاحظنا له شيئاً ممّا لم يقل به إبراهيم مصطفى، ومن ثمّ فإنّ هذا الشيخ كان شجاعاً في إقدامه على هذه المسائل التيسيرية بوقت مبكّر على من جاء من بعده من كبار رجال التيسير النحويّ.

هوامش البحث

- (١) ينظر في حياته: من أنا) الحلقة الثامنة والتسعون، المنشورة في جريدة الثورة) نقلاً عن كتاب نحوي مجهول في القرن العشرين): ١٣٠.
- (٢) رأي في الإعراب: ٥٦.
- (٣) في الأصل على).
- (٤) المصدر نفسه: ٥٦.
- (٥) رأي في الإعراب: ٥٨.
- (٦) رأي في الإعراب: ٣٣ تقديم الكتاب).
- (٧) المصدر نفسه: ٣٤.
- (٨) محاولات التيسير وكتاب الإعراب) مجلة المعلم الجديد، العدد السادس، تشرين الثاني/ ١٩٥٨م، نقلاً عن: نحوي مجهول في القرن العشرين: ١١٥.
- (٩) ينظر: نحوي عراقي مجهول) مقالة منشورة في جريدة الجمهورية) العدد: ٩٠١١ في ١٢/٦/١٩٩٥م نقلاً عن نحوي مجهول في القرن العشرين: ١٢٦.
- (١٠) نحوي مجهول في القرن العشرين: ٢٨.
- (١١) رأي في الإعراب: ٥٦.
- (١٢) ينظر: نحوي مجهول في القرن العشرين: ٢٩.
- (١٣) رأي في الإعراب: ٥٧.
- (١٤) المصدر نفسه: ٨٤.
- (١٥) ينظر: نحو المعاني: ٥٢.
- (١٦) كتاب سيبويه: ٣/ ١٠، وقد رآه د. سعيد الزبيدي. ينظر: رأي في الإعراب: ٢٧.
- (١٧) رأي في الإعراب: ٨٤.
- (١٨) إحياء النحو: ٨٦.
- (١٩) نحو المعاني: ٥٣.
- (٢٠) تيسير النحو: ٩٣.

- (٢١) رأي في الإعراب: ٨٧.
- (٢٢) المصدر نفسه: ٨٨.
- (٢٣) مغني اللبيب: ٣٤٧ (ل). .
- (٢٤) ينظر: رأي في الإعراب: ٦٨.
- (٢٥) المصدر نفسه: ٩٧.
- (٢٦) المصدر نفسه: ٦٨.
- (٢٧) إحياء النحو: ١٦٥.
- (٢٨) رأي في الإعراب: ٩٧.
- (٢٩) كتاب سيبويه: ٧/١.
- (٣٠) ينظر: معاني النحو: ٢٨٦/٣.
- (٣١) النحو والنحاة من الأزهر إلى الجامعة: ٢١٤.
- (٣٢) ينظر: رأي في الإعراب: ١٠٠.
- (٣٣) ينظر: إحياء النحو: ١٨٩.
- (٣٤) ينظر: رأي في الإعراب: ٩٩.
- (٣٥) المصدر نفسه: ١٠٥.
- (٣٦) المصدر نفسه: ٦٣.
- (٣٧) إحياء النحو: ١٠٠.
- (٣٨) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٦١، وينظر نحوي مجهول في القرن العشرين: ٢٣.
- (٣٩) نحوي مجهول في القرن العشرين: ٢٣.
- (٤٠) همع الهوامع: ٤٦/١.
- (٤١) رأي في الإعراب: ٦٩.
- (٤٢) في الأصل (عن).
- (٤٣) رأي في الإعراب: ٧٥.
- (٤٤) إحياء النحو: ٥٠.
- (٤٥) ينظر: رأي في الإعراب: ٧٥.
- (٤٦) ينظر: إحياء النحو: ٧٨.
- (٤٧) الرد على النحاة: ٦٩.
- (٤٨) الرد على النحاة: المقدمة: ١٨، وينظر: الخصائص: ١٠٩-١١٠.

- (٤٩) شرح الرضي على الكافية: ٧٠/١.
- (٥٠) معاني النحو: ٢٨/١.
- (٥١) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٩٨.
- (٥٢) شرح شافية ابن الحاجب: ٢/٢٣٥، وينظر: التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي: ١٢١.
- (٥٣) رأي في الإعراب: ٨٩.
- (٥٤) رأي في الإعراب: ٦٢.
- (٥٥) المصدر نفسه: ٦٥.
- (٥٦) المصدر نفسه: ٦٥.
- (٥٧) المصدر نفسه: ٩١.
- (٥٨) ينظر: إحياء النحو: ١١٣.
- (٥٩) سر صناعة الإعراب: ١/٣٣-٣٤.
- (٦٠) ينظر: رأي في الإعراب: ٩٢.
- (٦١) إحياء النحو: ١١٦.
- (٦٢) كتاب سيبويه: ١/٤٣٧.
- (٦٣) رأي في الإعراب: ١٠٤.
- (٦٤) المصدر نفسه: ١٠٦.
- (٦٥) المصدر نفسه: ١٠٦.
- (٦٦) إحياء النحو: ١٤٣.
- (٦٧) ينظر: مغني اللبيب: ٥٦١.
- (٦٨) رأي في الإعراب: ١٠٦.
- (٦٩) في الأصل كقيد).
- (٧٠) رأي في الإعراب: ٧٩.
- (٧١) رأي في الإعراب: ٦٨.
- (٧٢) ينظر: تحقیقات نحویة: ٧٨، وتجديد النحو: ١٨٥.
- (٧٣) ينظر: تيسير النحو التعليمي: ٩١.
- (٧٤) ينظر: تحقیقات نحویة: ٧٩.

روافد البحث

١. إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥١ م.
٢. التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي: د. صباح عطوي عبود، ط١، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ١٤٣٥ هـ-٢٠١٤ م.
٣. تجديد النحو: د. شوقي ضيف، ط٥، دار المعارف بمصر، د.ت.
٤. تحقيقات نحوية: د. فاضل صالح السامرائي، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢١ هـ-٢٠٠١ م.
٥. تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع منهج تجديده: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، د.ت.
٦. تيسير النحو دراسة ونقد منهجي: د. أحمد عبد الستار الجوارى، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤ هـ-١٩٨٤ م.
٧. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠ م.
٨. رأي في الإعراب: الشيخ يوسف كركوش، ضمن كتاب نحوي مجهول في القرن العشرين.
٩. الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمد إبراهيم البنا، ط١، دار الاعتصام، ١٣٩٩ هـ-١٩٧٩ م.
١٠. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١ هـ-٢٠٠٠ م.
١١. شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الأسترابادي (ت ٦٨٦ هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، ١٣٩٥ هـ-١٩٧٥ م.
١٢. شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الأسترابادي (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، مطبعة حجازي، القاهرة ١٩٣٩ م.
١٣. في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط١، بيروت، ١٩٦٤ م.

١٤. كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو و عثمان سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
١٥. معاني النحو: د. فاضل السامرائي، مطبعة التعليم العالي، الموصل، ١٩٨٩م.
١٦. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت.
١٧. نحو المعاني: د. أحمد عبد الستار الجواربي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
١٨. النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة: محمد أحمد عرفة، مطبعة السعادة بمصر، د.ت.
١٩. نحوي مجهول في القرن العشرين: الشيخ يوسف كركوش وكتابه (رأي في الإعراب)، دراسة و تقديم: د. سعيد جاسم الزبيدي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، ٢٠٠٣م.
٢٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.